

هل البداء من أصول الشيعة؟

الشيخ محمد هادي اليوسفي الغروي

المقدّمة :

في سنة (١٣٤٨هـ) أرسلت الحكومة العراقية بعثة علمية للدراسة بدار العلوم العليا بمصر، وفيها شاب عراقي كان يختلف هناك الى كبار علماء القاهرة بالأزهر وغيره، وربما جرى الحديث بينهم عن النجف الأشرف وعلمائها وطريقة دراستهم فيها والهجرة اليها، فيثنون عليهم ويُعجبون بهم، ولكنهم يأسفون لتشييعهم! لأنهم يحسبون التشيع طريقة سياسية ابتدعها الفرس لقلب الدولة الأموية الى العباسية، وإلا فلا علاقة لها بالأديان الإلهية!

وكتب الشاب العراقي بهذا وذاك الى الامام الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء النجفي، في كتاب مطوّل يتوسّل به اليه أن يكشف له ذلك، ويضع مسؤولية ضلاله على الشيخ الإمام إن هو لم يكتب له في ذلك. فكتب له الإمام رسالة بريدية تزيج عنه الريب والشكوك. ثم وقع بيد الإمام الشيخ كتاب « فجر الإسلام » للدكتور أحمد أمين المصري، فرآه قد كتب فيه عن الشيعة كتابةً عشواءً مظلمة. وزار الدكتور ضمن وفد مصري في ثلاثين عضواً من الأساتذة والطلاب العراق والنجف الأشرف في شهر رمضان من عام (١٣٤٩هـ) فعاتبه الإمام الشيخ على تلك الهفوات، فاعتذر بالجهل وقلة المصادر!

العدد الثالث والعشرون / « الفجر الاسلامي » ١٤١

ثم كتب الى الامام الشيخ شاب آخر من سادة شيعة بغداد هو الدكتور السيد عبد الرزاق الحسيني كتاباً يحثه فيه بالطلب المتتابع على أن يكتب عن الشيعة رسالة موجزة تُنشر بين الأمم الجاهلة فتعرفهم ولو بالزر اليسير بأحوال هذه الطائفة ومعتقداتها وديانها.

واستجاب الشيخ الإمام فكتب الكتاب، وكتب في مقدمته يقول: «من كل ذلك رأيت أنّ من الظلم الفاحش السكوت والتغاضي عن هذه الكارثة، ولكن أعظم الفرض وأشرف الغاية رفع أغشية الجهل عن المسلمين من عامة فرق الاسلام، كي يعتدل المنصف، وتم الحجّة على المعاند، وترتفع اللائمة ووصمة التقصير عن علماء هذه الطائفة... وأعلى من ذلك: رجاء حصول الوئام، ورفع الشحناء والخصام بين فرق الاسلام.

وكذا ختم مقدمته بقوله: «بعد توقّر تلك الأسباب والدواعي والشؤون والشجون، وبعد الوقوف على تلك الطعنات الطائشة على الشيعة، المتتابعة من كتبة العصر في مصر وغيرها... رأينا من الفرض علينا الذي لا ندحه عنه: أن نكتب موجزاً من القول عن معتقدات الشيعة وأصول مذهبها، وأمّهات مسائل فروعها التي عليه إجماع علماءها، والذي يصحّ أن يقال: إنّه مذهب الشيعة على اطلاقها... وإنما المقصود هنا: بيان ذات المسائل التي يدور عليها عملهم ولا خلاف فيها بينهم، من دون تعرض للأدلة والحجج، فانها موكولة الى الكتب المطوّلة، وهو خارج عن الغرض المهم من تعريف كافة فرق المسلمين وأفراد كل طائفة من علماءها وعوامها عن عقائد الشيعة حتى يعرفوا أنهم مسلمون مثلهم، فلا يظلمون أنفسهم، ويتورّطون في نسبة الأضاليل والأباطيل الى اخوانهم في الدين... فعسى أن ينتبه الغافل ويعلم الجاهل، ويرتدع المهووس الطائش عن غلوائه، وينكسر المتعصب عن نشوته ويتقارب من اخوانه... لعل الله يجمع شملهم ويجعلهم يداً واحدة على أعدائهم، وما ذلك على الله بعزيز»^(١).

(١) أصل الشيعة وأصولها: ١٧ - ٢٢ و ٤٤ (طبعة الأعلمي).

هل البداء من أصول الشيعة ؟

في خاتمة كتابه هذا كتب يقول : « ومما يشتد به الناس على الشيعة ويزدري به عليهم قولهم بالبداء ، تخيلاً من المشنعين : أن البداء الذي تقول به الشيعة هو عبارة عن أن يظهر ويبدو لله - عزّ شأنه - أمر لم يكن عالماً به ! وهل هذا إلا الجهل الشنيع والكفر الفضيع » لاستلزامه الجهل على الله تعالى ، وأنه محل للحوادث والتغيرات ، فيخرج من حظيرة الوجوب الى مكانة الامكان . وحاشا الامامية بل وسائر فرق الاسلام من هذه المقالة التي هي عين الجهالة بل الضلالة ، أما البداء الذي تقول به الشيعة والذي هو من أسرار آل محمد وغامض علومهم فهو عبارة عن اظهار الله - جلّ شأنه - أمراً يُرسم في ألواح المحو والاثبات ، وربّما يطّلع عليه بعض الملائكة المقرّبين فيخبر الملك به النبي ، والنبي يخبر به أمته ، ثم يقع بعد ذلك خلافة ؛ لأنه محاه وأوجد في الخارج غيره ، وكل ذلك كان يعلمه حق العلم ، ولكن في علمه المخزون المصون الذي لم يطّلع عليه لا ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا ولي ممتحن ، وهذا المقام من العلم هو المعبر عنه في القرآن الكريم بـ « أم الكتاب » المشار اليه والى المقام الأول بقوله تعالى : ﴿ يمحوا الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ﴾ (١) .

قال : ولا يتوهم الضعيف أن هذا الإخفاء والإيداء يكون من قبيل الاغراء بالجهل وبيان خلاف الواقع ؛ فان في ذلك حكماً ومصالح تقصر عنها العقول وتقف عندها الأبواب . وبالجملة : فالبداء في عالم التكوين كالنسخ في عالم التشريع ؛ فكما أن لنسخ الحكم وتبديله بحكم آخر مصالح وأسراراً بعضها ظاهر وبعضها غامض ، فكذلك في الاخفاء والإيداء في عالم التكوين .

وقال : على أن قسماً من البداء يكون من اطلاع النفوس المتصلة بالملا الأعلى على الشيء ، وعدم اطلاعها على شرطه أو مانعه ؛ مثلاً : اطلع عيسى عليه السلام على أن العروس يموت ليلة زفافه ولم يطّلع على أن ذلك مشروط بعدم صدقة أهله ، فاتفق أن أمّه تصدّقت عنه ،

(١) الرعد : ٣٩ .

□ كلام

وكان عيسى عليه السلام أخبر بموته ليلة عرسه، فلم يمت، فسئل عن ذلك فقال: لعلكم تصدقتم عنه، والصدقة تدفع البلاء المبرم، وهكذا نظائرهما.

قال: قد تكون الفائدة: الامتحان وتوطين النفس؛ كما في قضية أمر ابراهيم بن ذريح اسماعيل عليه السلام.

قال: ولولا البداء لم يكن وجه للصدقة، ولا للدعاء، ولا للشفاعة، ولا لبكاء الأنبياء والأولياء وشدة خوفهم وحذرهم من الله مع أنهم لم يخالفوه طرفة عين؛ وإنما خوفهم من ذلك العلم المصون المخزون الذي لم يطلع عليه أحد ومنه يكون البداء.

ثم قال: وقد بسطنا بعض الكلام في البداء ولوح المحو والانتبات، والقدر والقضاء وأضرابه في الجزء الأول من كتابنا «الدين والاسلام»^(١).

وقال فيه: «البداء وإن كان في جوهر معناه هو ظهور الشيء بعد إخفائه، ولكن ليس المراد به هنا: ظهور الشيء لله - جل شأنه - وأي ذي حريجة ومسكة يقول بهذه المضلة؟ بل المراد ظهور الشيء من الله لمن يشاء من خلقه بعد إخفائه عنهم، فقولنا: بدا لله، أي: بدا حكم الله أو شأن الله»^(٢).

ولئن كان الشيخ كاشف الغطاء قد كشف ببيانه هذا الغطاء عن وجه عقيدة البداء وهو من شيوخ طائفة الشيعة الامامية في العصر الحاضر، فانه إنما قال بمقالة شيوخ الطائفة في عصرها المتقدم.

فقد روى الشيخ الطوسي في كتابه «الغيبية» خبراً عن الإمام الهادي عليه السلام في البداء، ثم قال الطوسي وأما ما تضمنه الخبر من قوله: «بدا لله فيه» فعناه: بدا من الله فيه، وهكذا القول في جميع ما يروى عنهم من أنه: «بدا لله في اسماعيل» فعناه: بدا من الله فيه؛ فان الناس كانوا يظنون في اسماعيل بن جعفر: أنه الإمام بعد أبيه، فلما مات علموا بطلان ذلك

(١) أصل الشيعة وأصولها: ١٥١ - ١٥٣. (٢) الدين والاسلام ١: ١٧٣.

هل البداء من أصول الشيعة؟

وتحقّقوا إمامة موسى عليه السلام، وهكذا كانوا يظنون إمامة محمد بن علي بعد أبيه فلما مات في حياة أبيه علموا بطلان ما ظنّوه»^(١).

وأبصر كل هذا من المعاصرين الدكتور ناصر القفاري، بل ونقل عن «الدين والاسلام» و«الغيبة» في كتابه «أصول مذهب الشيعة والامامية» وعلّق على هذا القول من الشيخ الطوسي قال: «ولاشكّ بأن البداء إذا كان للخلق بأن يقع لهم ما لم يحتسبوه، فليس فيه ما يمس العقيدة الاسلامية» يعني بسوء ولكنه عاد فوصف هذا المقال بالاعتذار والتأويل وقال: «ولكن المطلّع على رواياتهم لا يرى أنّها تتفق مع هذا التأويل» إذ تدل على نسبة البداء الى الله، لا إلى الخلق»^(٢).

وفي سنة (١٣٦٣ هـ) حيث أسس المرحوم الشيخ محمد رضا المظفر كلية الفقه في النجف الأشرف أملى فيها عقائد الشيعة الإمامية في محاضرات دورية تمهيداً للأبحاث الكلامية العالية، وفي سنة سبعين أي (١٣٧٠ هـ) أي بعد مضي ثماني سنوات على تلك المحاضرات استجاب الشيخ للرغبة في نشرها لتندراً كثيراً من الطعون التي ألصقت بالإمامية، ولا سيما أن بعض كتّاب العصر في مصر وغيرها ما زالوا مستمرين يحملون بأقلامهم الحملات القاسية على الشيعة ومعتقداتها، جهلاً أو تجاهلاً بطريقة أهل البيت عليهم السلام في مسالكهم الدينية، وبهذا قد جمعوا الى ظلم الحق وإشاعة الجهل بين قراء كتبهم؛ الدعوة الى تفريق كلمة المسلمين وإثارة الضغائن في نفوسهم والأحقاد في قلوبهم، بل تأليب بعضهم على بعض... ولا يجهل خبير مقدار الحاجة اليوم خاصة الى التقريب بين جماعات المسلمين المختلفة ودفن أحقادهم، إن لم نستطع أن نوحّد صفوفهم وجمعهم تحت راية واحدة... وما يهتّمنا من هؤلاء وغير هؤلاء أن يستمروا على عنادهم مصرّين لولا خشية أن ينخدع بهم

(١) الغيبة للطوسي: ٨٢، ٨٣. طبعة قم.

(٢) أصول مذهب الشيعة الإمامية: ٩٤٧. طبعة أمّ القرى.

□ كلام

المغفلون فتنتظلي عليهم تلك التخرّصات وتورطهم تلك التهجمات في إثارة الاحقاد والحزازات.

« وإني لو اتق بأن فكرة التقريب بين المذاهب أصبحت حاجة ملحة وهدفاً رفيعاً لكل مسلم غيور على الاسلام مهما كانت نزعته المذهبية ورأيه في المخلفات العقائدية، وليس شيء أفضل في التقريب من تولّي أهل كل عقيدة أنفسهم بكشف دقائقها وحقائقها؛ فهذه الطريقة - فيما اعتقد - أسلم في إعطاء الفكرة الصحيحة عن المذهب، وأقرب الى فهم الصواب من الرأي الذي يعتنقه جماعتهم، وهذه محاولة لرفع الغيوم المتلبّدة التي حجبت طويلاً بين الطائفتين الاسلاميتين الكبيرتين: أهل السنة والشيعة، ومحاولة لنفض الغبار عمّا خلّفه الماضي السحيق على العقائد الاسلامية الصحيحة»^(١).

وفي خصوص البداء :

وقال في خصوص البداء: « البداء في الانسان: أن يبدو له رأي في الشيء لم يكن له ذلك الرأي سابقاً، بأن يتبدل عزمه في العمل الذي كان يريد أن يصنعه، إذ يحدث عنده ما يغيّر رأيه وعمله به، فيبدو له تركه بعد أن كان يريد فعله، وذلك عن جهل بالمصالح وندامة على ما سبق منه.

والبداء بهذا المعنى يستحيل على الله تعالى؛ لأنّه من الجهل والنقص وذلك محال عليه تعالى، ولا تقول به الإمامية؛ وقد قال الصادق عليه السلام: « من زعم أن الله تعالى بداله في شيء بداء ندامة فهو عندنا كافر بالله العظيم » وقال أيضاً: « من زعم أن الله بداله في شيء ولم يعلمه أمس فأبرأ منه »^(٢).

(١) عقائد الإمامية: ٢٣١، ٢٣٢ و ٣٢٩. طبعة الطريحي.

(٢) كمال الدين للصدوق: ٦٩ و ٧٠.

هل البداء من أصول الشيعة؟

غير أنه وردت عن أئمتنا الأطهار عليهم السلام روايات توهم القول بصحة البداء بالمعنى المتقدم كما ورد عن الصادق عليه السلام : « ما بدا لله في شيء كما بدا له في اسماعيل ابني »^(١) ولذلك نسب بعض المؤلفين في الفرق الإسلامية الى الطائفة الإمامية القول بالبداء، طعناً في المذهب وطريقة آل البيت عليهم السلام ، وجعلوا ذلك من جملة التشنيعات على الشيعة .

والصحيح في ذلك أن نقول : كما قال الله تعالى في محكم كتابه المجيد : ﴿ يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ﴾^(٢) ومعنى ذلك : أنه تعالى قد يظهر شيئاً على لسان نبيّه أو وليّه أو في ظاهر الحال ، لمصلحة تقتضي ذلك الاظهار ، ثم يحوه ، فيكون غير ما ظهر أولاً ، مع سبق علمه تعالى بذلك ، كما في قصة إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام ، لما رآه أبوه أنه يذبحه . فيكون معنى قول الإمام عليه السلام : ما ظهر لله سبحانه أمر في شيء كما ظهر في ابنه إسماعيل ، إذ اخترمه قبله ليعلم الناس أنه ليس بإمام ، وقد كان ظاهر الحال أنه الإمام بعده ، لأنه أكبر ولده .

وقريب من البداء في هذا المعنى : نسخ أحكام الشرائع السابقة بشريعة نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم ، بل نسخ بعض الأحكام التي جاء بها نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم »^(٣)

وأبصر كل هذا الدكتور المذكور وأشار إليه في كتابه ، ولكنه عاد معلقاً عليه يقول : « ولعلّ القارئ المسلم يعجب من أمر هذه العقيدة التي لا يعرفها المسلمون ، وليس لها ذكر في كتاب الله »^(٤) ، وفي الآية الآتفة الذكر قال : « اختلف المفسّرون في المراد بالذي يحى ويثبت على ثمانية أقوال » ثم نقل أقوال ابن جرير ، وابن جزي ، وابن الجوزي ، وابن كثير ، والبغوي ، والسعدي ، والشوكاني ، والقاسمي ، والآلوسي ، وقال : « هذه أقوال مفسّري المسلمين في تأويل الآية ، ولم يقل أحد منهم بمثل شناعة الرافضة »^(٥) .

(١) كمال الدين : ٦٩ ، والتوحيد : ٣٣٦ ، ح ١٠ وتصحيح الاعتقاد : ٦٦ .

(٢) الرعد : ٣٩ . (٣) عقائد الإمامية : ٢٧٢ - ٢٧٤ .

(٤) أصول مذهب الشيعة للقفاري : ٩٣٨ . (٥) أصول مذهب الشيعة للقفاري : ٩٥٠ .

فهل عجبت أيها القارئ المسلم من أمر هذه العقيدة؟ وهل رأيت شناعة فيما قاله كاشف الغطاء أو الشيخ المظفر في المعنى المراد بالذي يحى ويثبت؟ أم أن هؤلاء المذكورين كل مفسري المسلمين.

المعنى اللغوي والمصطلح:

ثم عرج القفاري على المعنى اللغوي للبداء عن «الصحاح» و«القاموس» و«لسان العرب» ثم قال: وانظر هذا المعنى في كتب الشيعة (في اللغة) مثل: «مجمع البحرين للطريحي»^(١).

وقد قال الطريحي في «مجمع البحرين» فيما قال: «فلان ذوبداوة، أي: لا يزال يبدوله رأي جديد، ومنه «بدا له الأمر» إذا ظهر له استصواب شيء غير الأول. والاسم: البداء كسلام، وهو بهذا المعنى مستحيل على الله تعالى كما جاءت به الرواية عنهم: بأن الله لا يبدوله من جهل. وقوله ﷺ: ما بدا لله في شيء إلا كان في علمه قبل أن يبدوله. وقد تكثرت الأحاديث من الفريقين في البداء مثل: ما عظم الله بمثل البداء، وقوله: ما بعث الله نبياً حتى يقرّ له بالبداء، أي يقرّ له بقضاء مجدد في كل يوم بحسب مصالح العباد لم يكن ظاهراً عندهم. وكان الإقرار بذلك عليهم للرد على من زعم أنه تعالى فرغ من الأمر وهم اليهود لأنهم يقولون: إن الله عالم في الأزل بمقتضيات الأشياء، فقدّر كل شيء على وفق علمه. وفي الخبر: الأقرع والأبرص والأعمى بدا لله أن يبتليهم، أي قضى بذلك، وهو معنى البداء ها هنا لأن القضاء سابق، ومثله في اليهود: بدا لله أن يبتليهم أي ظهرت له - إرادة وقضاء مجدد بذلك - عند المخلوقين. وفي حديث الصادق ﷺ: «ما بدا لله في شيء كما بدا في إسماعيل ابني» يعني: ما ظهر له سبحانه أمر في شيء كما ظهر له في إسماعيل ابني إذا اخترمه قبلي ليُعلم أنه ليس بإمام بعدي، كذا قرّره الصدوق ﷺ»^(٢).

(١) أصول مذهب الشيعة للقفاري: ٩٣٨.

(٢) التوحيد للصدوق: ٣٣٦ وقبله في أصول الكافي: ١: ٣٢٧.

هل البداء من أصول الشيعة ؟

وقال الشيخ الطوسي في «العدة»: «وأما البداء: فحقيقته في اللغة: الظهور، ولذلك يقال: بدا لنا سور المدينة، وبدا لنا وجه الرأي، وقال تعالى: ﴿وبدا لهم سيئات ما عملوا﴾^(١) و﴿وبدا لهم سيئات ما كسبوا﴾^(٢) ويراد بذلك كله: ظهر. وقد يستعمل ذلك في العلم بالشيء بعد أن لم يكن حاصلًا، وكذلك في الظن. فأما إذا اضيفت هذه اللفظة إلى الله تعالى فمنه ما يجوز إطلاقه عليه ومنه ما لا يجوز، فأما ما يجوز من ذلك: فهو ما أفاد النسخ بعينه، ويكون إطلاق ذلك عليه على ضرب من التوسع، وعلى هذا الوجه يُحمل جميع ما ورد عن الصادق عليه السلام من الأخبار المتضمنة لإضافة البداء إلى الله تعالى، دون ما لا يجوز عليه من حصول العلم بعد أن لم يكن، ويكون وجه إطلاق ذلك عليه هو أنه: إذ كان ما يدل على النسخ يظهر به للمكلفين ما لم يكن ظاهراً، ويحصل لهم العلم به بعد أن لم يكن حاصلًا، وأطلق على ذلك لفظ البداء.

قال: وذكر سيدنا المرتضى «قدس روحه» وجهاً آخر في ذلك، وهو أن قال: يمكن حمل ذلك على حقيقته بأن يقال: «بدا لله» بمعنى أنه ظهر له من الأمر ما لم يكن ظاهراً له؛ وبدا له من النهي ما لم يكن ظاهراً له؛ لأنَّ قبل وجود الأمر والنهي لا يكونان ظاهرين مُدركين، وإنما يعلم أنه يأمر أو ينهى في المستقبل، فأما كونه أمراً أو ناهياً فلا يصح أن يعلمه إلا إذا أوجد الأمر والنهي، وجرى ذلك مجرى أحد الوجهين المذكورين في قوله تعالى: ﴿ونبلوكم حتى نعلم المجاهدين منكم﴾^(٣) بأن نحمله على أن المراد به: حتى نعلم جهادكم موجوداً، لأنه قبل وجود الجهاد لا يعلم الجهاد موجوداً، وإنما يعلم كذلك بعد حصوله، فكذلك القول في البداء»^(٤).

وأبصر كل هذا الدكتور المذكور وأشار إليه في كتابه، ولم يشف غلته ولم يرفع علته، بل حضر المعنى اللغوي في معنيين: الظهور بعد الخفاء، ونشأة الرأي الجديد، ثم قال:

(٢) الزمر: ٤٨.

(١) الجاثية: ٣٣.

(٤) مجمع البحرين ١: ٤٥-٤٧.

(٣) محمّد: ٣١.

« وواضح أن البداء بمعنييه يستلزم سبق الجهل وحدوث العلم، وكلاهما محال على الله سبحانه... فكيف تجعل الشيعة...»^(١)، بل كيف يغفل وإنما يتغافل الرجل عن كل ذلك البيان الشافي والكافي والوافي في «مجمع البحرين ومطلع النيرين» للطريحي؟ وقد ذكر الطريحي ذلك المعنى المنكر كما مرّ وذكر: أن ذلك كان للرد على من زعم أنه تعالى فرغ من الأمر «وهم اليهود» لأنهم يقولون: إن الله عالم في الأزل بمقتضيات الأشياء، فقدّر كل شيء على وفق علمه.

ولكن القفاري عاد فقال: يبدو أن «ابن سبأ اليهودي» ارتضع هذا المعنى المنكر من «التوراة» وحاول إشاعته باسم التشيع وتحت مظلة الدعوة إلى ولاية علي^(٢). وإنما تسنى له هذا الادعاء بعد أن تنكر فيما مرّ للوجه الوجيه في تفسير آية «المحو والاثبات» وحصر تفسيرها في تلك المعاني الثماني فقط، بدعوى بلائنة ولا برهان. وإلا فمع ذلك المعنى في الآية يكون البداء قد بدأ به الله تعالى في كتابه، دون ابن سبأ اليهودي في دعاويه.

وفي الفصل السابع من كتاب الدكتور القفاري الذي خصصه لمناقشة عقيدة البداء في خمس عشرة صفحة، أرجع في حواشيه عشر مرات إلى موسوعة الشيعة بحار الأنوار ٤: ٩٢ - ١٣٤) وفي أوائله نظر في خبر الصدوق في «عيون أخبار الرضا عليه السلام» في مناظراته مع سليمان المروزي إلى قوله عليه السلام له في إنكاره للبداء: «أحسبك ضاهيت اليهود في هذا الباب؛ قال: أعود بالله من ذلك وما قالت اليهود؟ قال: قالت اليهود: «يد الله مغلولة» يعنون أن الله قد فرغ من الأمر فليس يحدث شيئاً، فقال الله عز وجل: «غُلّت أيديهم ولُعِنوا بما قالوا»^(٣) ومع ذلك كتب القفاري ما كتب!

ثم روى المجلسي عن العياشي بإسناده عن عمرو بن الحمق الخزاعي قال: دخلت على

(١) أصول مذهب الشيعة للقفاري: ٩٣٨، ٩٣٩. (٢) أصول مذهب الشيعة: ٩٣٩.

(٣) بحار الأنوار ٤: ٩٦.

هل البداء من أصول الشيعة؟

أمير المؤمنين عليه السلام حين ضرب على قرنه فقال لي: يا عمرو، إني مفارقكم. ثم قال: سنة السبعين فيها بلاء، قالها ثلاثاً، فقلت فهل بعد البلاء رخاء؟ فأغمي عليه ولم يجيبني... ثم أفاق... فقلت: بأبي أنت وأمي، قلت: إلى السبعين بلاء، فهل بعد السبعين رخاء، قال: نعم يا عمرو، إن بعد البلاء رخاء، ثم تلا قول الله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ مَا يُرِيدُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ (١).

وقبل ذلك روى الطبرسي عن أمير المؤمنين عليه السلام قال في الآية الآتفة الذكر: «لولا آية في كتاب الله لأخبرتكم بما كان، وبما يكون، وبما هو كائن إلى يوم القيامة، ثم تلا الآية» (٢). إذن، فأمير المؤمنين الوصي - بعد النبي - كان يؤمن بهذا التفسير البدائي للآية الكريمة ويقول به لأصحابه وشيعته، فلو كان لابن سبأ وجود واقعي وسمع بهذا منه أو عنه عليه السلام وقال به - افتراضاً - فهل في ذلك دليل أو برهان على بطلان هذا الايمان؟ لولا قول الزور والبهتان!

وكذلك إن كان المختار الثقفي استدلل بهذه الآية على البداء (٣) فليس هو أول من استدلل بها وتابعه شيوخ الشيعة (٤) بل كلاهما أخذوا ذلك عن علي عليه السلام، كما مرّ.

وقبل هذه الفرية بصفحة أشار القفاري إلى «عقائد الإمامية» فهو قد أبصر فيه ما مرّ عنه في معنى البداء في البشر قال: «وذلك عن جهل بالمصالح وندامة على ما سبق منه. والبداء بهذا المعنى يستحيل على الله تعالى، لأنّه من الجهل والنقص وذلك محال عليه تعالى، ولا تقول به الإمامية» ثم ذكر خبرين عن الصادق عليه السلام في تكفير من قال بذلك والبراءة منه. ومع ذلك كتب القفاري يقول: «هذا المعنى المنكر يوجد في كتب اليهود» ثم نقل عن التوراة المحرّفة: «فرأى الرب أنه كثر سوء الناس على الأرض... فندم الرب من خلقه

(١) بحار الأنوار ٤: ١١٩، ١٢٠ عن تفسير العياشي ٢: ٢١٨.

(٢) بحار الأنوار ٤: ٩٧. (٣) انفرد به الفرق بين الفرق للبغدادي: ٥٠ - ٥٢.

(٤) أصول مذهب الشيعة: ٩٤٩.

الانسان» ثم قال : «ان ابن سبأ اليهودي ارتضع هذه المقالة من توراته وحاول اشاعتها في المجتمع الاسلامي باسم التشيع» فما علاقة هذا بما تبرأت منه الشيعة الإمامية ؟

وفي علّة هذه المقالة :

من الكتب الباقية حتى اليوم في فرق الشيعة ما دوّنه الشيخ النوبختي من أعلام القرن الثالث الهجري باسم « فرق الشيعة » ووصفه بأنّه : « فيه مذاهب فرق أهل الامامة وأسماؤها ، وذكر مستقيمها من سقيمها » في تفرّق القائلين بامامة الامام الباقر عليه السلام بعده قال : فلما توفي افرقت أصحابه فرقتين : فرقة قالت بإمامة محمد بن عبد الله بن الحسن المثنى « ذي النفس الزكية »... والفرقة الأخرى : قالت بامامة الصادق عليه السلام ، ولم تنزل ثابتة على امامته أيام حياته ، غير نفر يسير منهم ، فانهم : لما أشار جعفر عليه السلام الى امامة ابنه اسماعيل (كذا) ثم مات اسماعيل في حياة أبيه ، رجعوا عن امامة جعفر وقالوا : لم يكن اماماً لأن الامام لا يكذب ولا يقول ما لا يكون . وحكوا عن جعفر عليه السلام أنّه قال : « ان الله عزّ وجل بداله في امامة اسماعيل » فأنكر هؤلاء البداء والمشية من الله وقالوا : هذا باطل لا يجوز ، ومالوا الى مقالة سليمان بن جرير الذي هو بهذا السبب قال لأصحابه : « إن أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقالاتين لا يظهرنّ معهما من أئمتهم على كذب أبداً ، وهما : القول بالبداء ، واجازة التنقية .

فأما البداء : فان أئمتهم لما أحلّوا أنفسهم من شيعتهم محل الأنبياء من رعيّتها في العلم بما كان ، والإخبار بما يكون في غد ، وقالوا لشيعتهم : إنه يكون في غد وفي غابر الأيام كذا وكذا ، فإن جاء الشيء على ما قالوه ، قالوا لهم : ألم نعلمكم أن هذا يكون ؛ فنحن نعلم من قبل الله ما علمته الأنبياء ، وبيننا وبين الله عزّ وجل مثل تلك الأسباب التي علمت بها الأنبياء عن الله ما علمت ؛ وإن لم يكن ذلك الشيء الذي قالوا إنه يكون على ما قالوا ، قالوا لشيعتهم : بدا لله في ذلك فلم يكوّنه ... فتى يُظهر من هؤلاء على كذب ؟ ومتى يُعرف لهم حق من باطل ؟ قال الى سليمان بن جرير هذا جماعة من أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام

هل البداء من أصول الشيعة؟

وتركوا القول بامامة جعفر عليه السلام، لهذا القول^(١).

وقال في وصف تشييعه من قبل: إنه كان يقول: إن علياً عليه السلام كان الامام، وإن بيعة أبي بكر وعمر كانت خطأ (ولكن) لأنهما تأولا فأخطأ فلا يستحقان اسم الفسق! (ولكنه) تبرأ من عثمان، وشهد عليه بالكفر، وهكذا كل محارب لعلي عليه السلام^(٢).

ونقل عنه هذا الأشعري القمي وزاد: أنه كان من متكلمي الزيدية وإليه ينسب مذهب السليمانية أو الجريرية (من الزيدية) أجاز امامة المفضول وانها تنعقد برجلين من خيار الأمة! و (لكنه) كفر طلحة والزبير وعائشة بإقدامهم على قتال علي عليه السلام وكان من معاصري هارون الرشيد^(٣).

ومع هذا، فإن الدكتور القفاري الجامعي الموضوعي الكاتب في «أصول مذهب الشيعة الإمامية» قال في ابن جرير هذا: «وقد كان لعقيدة البداء - في إبان نشأتها - أثرها في ظهور بوادر الشك لدى - العقلاء - من أتباع المذهب» فهو لأنه «تخلى عن المذهب الامامي أصلاً» من العقلاء حتى ولو كذب أئمة أهل البيت عليهم السلام نصّاً صريحاً ولكن لأمر ما لم يرض القفاري بهذا قال: «وسليمان بن جرير ينسب الخداع الى بعض أهل البيت، والحق: أن ذلك من أولئك «الزنادقة» المنتسبين الى أهل البيت، لأكل أموال الناس بالباطل، والتأمر والتخريب»^(٤) بينا القارئ لما مرّ من النصّ الصريح لمقال سليمان لا يرى أنها تتفق مع هذا التأويل بالباطل، فهو من الاجتهاد في مقابل نصّ سليمان المعاصر لهم عليهم السلام بأنه مقالهم أنفسهم.

وليس يكذب ابن جرير هذا فقط، وإنما - كما مرّ آنفاً - يكذب كل ذلك الكم المتراكم

(١) فرق الشيعة للنوبختي: ٦٢ - ٦٦ ط. النجف الأشرف، ونقله الأشعري في المقالات والفرق: ٧٨ ط.

(٢) فرق الشيعة: ٩، والمقالات والفرق: ٧. طهران.

(٣) المقالات والفرق: ١٤١، ولا يخفى فرقه مع سابقه.

(٤) أصول مذهب الشيعة: ٤٢ وحاشية: ٤٣.

الهائل من الأخبار المروية عن أئمة أهل البيت الأطهار عليهم السلام، وينسبه الى المنتسبين اليهم، ويصفهم بالزندقة والتأمر والتخريب. وهذا هو «الإشكال الكلي» في تفكير الدكتور القفاري بمحض الدعاوى بلا بيّنة ولا برهان على كل هذا الافتراء والبهتان، والله هو المستعان على هذا العدوان بالعيان.

إلا أنه عاد فناقض نفسه في هذا، بل وزاد بنسبة «الاحاد» اليهم بما لا يقبل التأويل! فقال في مثل الخبر السابق عن علي عليه السلام: «اعتذر - أئمتهم - عن الإخبار بالمغيبات خشية البداء، ونسبوا الى نبي الله لوط أنه: كان يستحث الملائكة لإنزال العقوبة بقومه خشية أن يبدو لله ويقول: «تأخذونهم الساعة، فإني أخاف أن يبدو لربي فيهم...» فهل مثل هذا «الاحاد» يقبل التأويل؟^(١).

أجل، ولم لا يقبل التأويل؟! فقلوه: «إني أخاف أن يبدو لربي» يختلف عما مرّ من التأويل لقوله: بدا لله؟! وما الفرق بينهما؟! فكأن بدا لله بمعنى: «بدا حكم الله» كذلك «يبدو لربي» بمعنى «يبدو (حكم) ربي» المستتر المخالف في المؤدى لهذا الحكم الحاضر الظاهر، وهذا هو البداء. ولكن أيها الدكتور القفاري أرايت كيف زدت على سليمان بن جرير فنسبت الى «أئمتهم» هذا «الاحاد»؟! لا لشيء إلا للجاج والعناد، أليس كذلك؟ وقبل القفاري بألف عام تشبث بقرية ابن جرير هذا الفخر الرازي الحنفي الهروي في كتابه «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» ونقله عنه المرحوم المجلسي في «بحار الأنوار» في كتاب التوحيد في موضوع البداء تحت عنوان: بسط كلام لرفع أوهام، قال: «اعلم أنه لما كان البداء في اللغة بمعنى ظهور رأي لم يكن كما ذكره الجوهري وغيره فلذلك يشكل القول بذلك في جناب الحق تعالى، لاستلزامه حدوث علمه تعالى بشيء بعد جهله، وهذا محال. ولهذا شتت كثير من المخالفين على الإمامية في ذلك نظراً الى ظاهر اللفظ من غير تحقيق لمرامهم، حتى أن الناصبي المتعصب «الفخر الرازي» ذكر في خاتمة كتابه «المحصل» حاكياً

(١) أصول مذهب الشيعة: ٩٤٧، والخبر في فروع الكافي ٥: ٥٤٦.

هل البداء من أصول الشيعة؟

عن سليمان بن جرير: أن أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم القول بالبداء، حتى إذا قالوا: إنه سيكون لهم أمر وشوكه ثم لا يصبح الأمر على ما أخبروه، قالوا لهم: بدا الله تعالى فيه! فانظر إلى هذا المعاند كيف أعمت العصبية عينه حتى نسب إلى أئمة الدين الكذب والحيلة والخديعة! ولم يختلف مؤالف ولا مخالف في فضلهم وعلمهم وورعهم، وكونهم أتقى الناس وأعلاهم شأنًا، ولم يعلم أن مثل هذه الألفاظ المجازية الموهمة لبعض المعاني الباطلة قد وردت في القرآن الكريم - وأخبار الطرفين - كقوله تعالى: ﴿الله يستهزئ﴾^(١) و ﴿مكر الله﴾^(٢) و ﴿ليلوكم﴾^(٣) و ﴿لنعلم﴾^(٤) و ﴿يد الله﴾^(٥) و ﴿وجه الله﴾^(٦) و ﴿جنب الله﴾^(٧) إلى غير ذلك مما لا يحصى. وقد ورد في أخبارهم ما يدل على البداء بالمعنى الذي قالت به الشيعة أكثر مما ورد في أخبارنا... كأخبار: أن الصدقة والدعاء يغيران القضاء، وغير ذلك»^(٨).

ونقل عنه قال: «قالت الرافضة: البداء جائز على الله تعالى، وهو: أن يعتقد شيئاً ثم يظهر له الأمر بخلاف ما اعتقده، وتسكوا فيه بقوله تعالى: «يحو الله ما يشاء». ولا أدري من أين أخذ هذا القول الذي افتري به عليهم؟! مع أن كتب الإمامية المتقدمين عليه كالصدوق والمفيد والمرتضى والطوسي «رضوان الله عليهم» مشحونة بالتبري عن ذلك... (ولكن) لما لم يظفروا في عقائدكم بما يوجب نقصاً بياها توهّم به، افتروا عليهم بأمثال هذه الأقاويل الباطلة، وهل البهتان والافتراء إلا دأب العاجزين؟! و (حتى) لو فرض أن بعض الجهلة من المنتحلين للتشيع قال بذلك فالإمامية يتبرؤون منه ومن قوله كما يتبرؤون من هذا الناصبي وأمثاله وأقاويلهم الفاسدة»^(٩).

(١) البقرة: ١٥.

(٢) آل عمران: ٥٤.

(٣) المائدة: ٤٨.

(٤) الكهف: ١٢.

(٥) المائدة: ٦٤، الفتح: ١٠.

(٦) البقرة: ١١٥، ٢٧٢.

(٧) الزمر: ٥٦.

(٨) بحار الأنوار: ٤: ١٢٣.

(٩) بحار الأنوار: ٤: ١٢٥.

ولا أرى القفاري إلا أنه قرأ كل هذا المقال، وبه استهدى إلى تشبث الفخر الرازي بفرية ابن جرير الرقي، ورأى كل هذا التبرؤ الأكيد من ذلك المعنى الباطل للبداء، ومع ذلك عاد إلى ذلك الهراء المعادا!

استدلالة لنفي البداء :

مرّ أن الاشكال الكلي في تفكير الدكتور أنه يكذب كل هذا الكم المتراكم من الأخبار المروية عن الأئمة الأطهار عليهم السلام، ويقول: «شيوخ الشيعة وضعوا روايات (في البداء) أسندوها إلى بعض علماء آل البيت لتحظى بالقبول، كما في أصول الكافي للكليني والتوحيد للصدوق» ثم بنى على المعنى الباطل للبداء لم ينفك عنه واستدل لنفيه بآيات من القرآن تدل على علم الله الأزلي والمحيط! فقال: «توهم البداء تكذيب لكل هذه الآيات، وقد بين الله تعالى أن كل ما يكون منه من تغيير مسطور عنده في أم الكتاب وواقع بمشيئته»^(١). أجل، صدق القفاري بروايات «قد تكون روايات وثيقة الصلة بعلماء آل البيت؛ لأنها تعبر عن المعنى الحق وهو ما يليق بأولئك الصفة... روايات عن الأئمة ترمى من قال بالبداء بالخزي :

جاء في «التوحيد» لابن بابويه: «عن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله تعالى بالأمس؟ قال: لا، من قال هذا فأخزاه الله أقلت: رأيت ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة أليس في علم الله؟ قال: بلى قبل أن يخلق الخلق»^(٢).

ثم غالط فخلط وعطف روايات الاثني عشرية وتأويل شيوخهم على مقتضى المعنى اللغوي البشري، وقال: «تقتضي أن يكون في علم الله اليوم ما لم يكن بالأمس»^(٣).

(١) أصول مذهب الشيعة: ٩٤٩، ٩٥٠ عن تعليقة العفيفي على الإحكام للآمدي.

(٢) التوحيد: ٣٣٤ وأصول الكافي ١: ١٤٨ الحديثان ٩ و ١٠.

(٣) أصول مذهب الشيعة: ٩٥١.

هل البداء من أصول الشيعة ؟

وحسب الدكتور القفاري عاراً وفضيحة أن ينسب إلى المذهب الحق لأهل البيت عليهم السلام هذه العقيدة بهذا المعنى المتبرأ منها لديهم جميعاً، والتعامي عن كل هذا الكم المتراكم من أخبارهم عليهم السلام والتي يفسر بعضها بعضاً ويكمل بعضها بعضاً، وليست هذه الروايات «تناقض ما سلف من الروايات» بل تفسرها وتبينها.

الدين ؟ أم المذهب ؟

قالوا : « لا مشاحة في الاصطلاح » والصحيح في معناه : لا مشاحة في اقتراح اصطلاح أو مصطلح حديث غير مضاد لمصطلحاً شائعاً سابقاً، وبهذا الشرط فقط، أما إذا كان هناك مصطلح شائع سابق فلا يصح أن نصلح اصطلاحاً حديثاً مضاداً لذلك المصطلح الشائع السابق.

ومن المصطلحات الشائعة التفريق بين المذهب وبين الدين، بأن يكون المذهب للمسالك والطرق والفرق في الدين الواحد الذي تجمعه أصوله المشتركة المتفق عليها فيما بين كل تلك الطرق والفرق، كأصول الإسلام الثلاثة : التوحيد والنبوة والمعاد، فمن أقر بالمبدأ والمعاد وشهد الشهادتين فهو داخل في رتبة دين الإسلام، وإن اختلف في ما عدا هذه الأصول من حيث المذاهب.

والدكتور المذكور القفاري لم يفرق بين هذين سهواً أو جهلاً أو غلطاً أو عمداً حيث عبر عن « طائفة » الشيعة الامامية بالدين ! فهل هم كذلك دين لا مذهب.

وحيث لم يفهم أن ما وجدته « في كتب » الاثني عشرية من روايات عن الأئمة ترمي من قال بالبداء بالخزي « لا » تناقض ما سلف من روايات « بل بعض رواياتهم يفسر بعضها الآخر ويبيّنه ويكملّه . لكنه لما بنى على « تناقض هذه الطائفة في رواياتها » بنى عليه غلطاً آخر فقال : « وان دينها قائم على الأخذ بالجانب الشاذ - والمخالف للجماعة - من أخبارهم ، لأنّ " ما خالف الجماعة ففيه الرشاد " كما هو قانون أولئك « الزنادقة » الذي يخرج من أخذه

عن الدين رأساً»^(١).

و«الجماعة» إنما بدأ إطلاقه على أتباع الاسلام الرسمي لمدرسة الخلفاء من قبل أصحاب معاوية بن أبي سفيان، حيث وصفوا عام صلحهم الذي حملوه على الإمام الحسن السبط المجتبي عليه السلام بعام الجماعة، حيث اجتمع أهل العراق وأهل الشام على شؤم معاوية بن أبي سفيان! والدكتور القفاري يزعم أن الدين إنما هو ما كان عليه هؤلاء «الجماعة» فقط، فينتج: أن من يخالف هذه «الجماعة» يخرج عن الدين رأساً. وغلط آخر للدكتور: أن هذا القانون إنما هو قانون لحل تعارض الأخبار عنهم عليه السلام، صحيح، ولكن انما الأخبار في فروع التكليف الفقهية العملية، فإنما هو علاج لمقام العمل، وليس لأخبار العقائد.

ثم نعود ونكرر ونؤكد أن هذا إنما هو بعد تأكيد التعارض بين الخبرين أو الأخبار بحيث لم يمكن حله بأي وجه صحيح من وجوه الجمع بينها، لا بصرف التصور البدوي للتعارض غير المستقر والمستحكم بينها.

وبعد، فهل الأخذ بمثل هذا خروج عن الدين رأساً؟ وهو - كما مرّ - ليس إلا في بعض المتعارضات من فروع التكليف العملية؛ وليس في الدين بمعنى العقيدة أصلاً، ثم ليس هو عمداً ولا عناداً وإنما هو عن اجتهاد وتأويل مستند الى حجة فيما بينهم وبين ربهم وخالفهم، فهل مع ذلك كله هو «قانون أولئك الزنادقة» أم هو قانون من وصفتهم «بأولئك الصفوة من علماء آل البيت»^(٢) وإذا اعترفت ضمناً بأنهم هم «آل البيت» فكيف تخالفهم؟

ونحن كذلك نعتقد فيهم أنهم «الصفوة من آل البيت عليه السلام»، فحسب إلا أن الدكتور الجامعي الموضوعي ختم فصله في «البداء» بتوجيه تهمة كبرى الى «الشيعة الإمامية

(١) أصول مذهب الشيعة الإمامية: ٩٥١ ط. أم القرى، مكة المكرمة.

(٢) أصول مذهب الشيعة: ٩٥١

هل البداء من أصول الشيعة؟

الاثني عشرية» هي تهمة «الغلو في الامام» قال: «إن الامام في عقولهم وقلوبهم قد حل محل الرب سبحانه! إذا رجعت الى معتقدتهم في توحيد الالهية والربوبية والأسماء والصفات»^(١) هكذا أرسل القول على عواهنه من دون أن يسند دعواه بدليل يدل على أي موضع من توحيد الالهية والربوبية والأسماء والصفات لدى الشيعة الامامية يحل فيه الامام محل الرب تعالى؟ سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم.

هذا وقد مرّ على كلام الإمام المجلسي في «بحار الأنوار» بهذا الصدد قال وهو يرد على هذا الوهم يقول: «والعجب أنهم في أكثر الموارد ينسبون الى الرب تعالى ما لا يليق به، والإمامية يبالغون في تنزيهه تعالى ويفحمونهم بالحُجج البالغة»^(٢).

هل البداء يخص الأئمة؟

قال الدكتور المذكور يشير الى الشيعة الامامية: «هؤلاء القوم... اتخذوا من عقيدة البداء وسيلة لبقاء فرصة الاختيار في «أهل البيت» والرجوع عن الاختيار بدون تثريب عليهم من اتباعهم... ولم يراعوا في هذه الحيلة حق الله جلّ شأنه»^(٣) «فتنسب الى الحق جلّ شأنه هذه العقيدة على حين تبرئ أمتها منها، فاذا وقع الخلف في قول الامام نسبت ذلك الى الله لا الى الامام... فعقيدة البداء اثر لغلوهم في الامام»^(٤).

وقد مرّ هذا المعنى في الفرية التي اجترها الدكتور عن لسان سليمان بن جرير الرقي رأس السلمانية من الزيدية، فهل الدكتور في كلامه هذا إلاّ معيماً لذلك الكلام المعاد؟
فهل البداء خاص بالأئمة عليهم السلام؟ أليس ينطبق على بعض ما كان من الأنبياء السابقين؟
في ميعاد الله لموسى أربعين ليلة لو كنا نحن والآية الحادية والخمسين من سورة البقرة:

(٢) بحار الأنوار ٤: ١٢٥.

(١) أصول مذهب الشيعة: ٩٥٢.

(٤) أصول مذهب الشيعة: ٩٥٢.

(٣) أصول مذهب الشيعة: ٩٤٨.

﴿ وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة ﴾ لما كان كلام، ولكن سورة البقرة الاولى أو الثانية نزولاً بعد الهجرة الى المدينة المنورة وقبلها في مكة نزلت سورة الأعراف^(١) وفي الآية الحادية والأربعين بعد المئة منها: ﴿ وواعدنا موسى ثلاثين ليلة واطمناها بعشر ﴾.

وروى القمي في تفسيره: أمره الله أن لا يقول لهم الى أربعين يوماً فتضيق صدورهم... فقال موسى لأصحابه: ان الله قد وعدني ان ينزل عليّ التوراة والألواح الى ثلاثين يوماً^(٢) وقال: ان موسى وعده الله أن ينزل عليه التوراة والألواح الى ثلاثين يوماً، وأخبر بني اسرائيل بذلك وذهب الى ميقات ربّه^(٣).

وروى العياشي في تفسيره عن الفضيل بن يسار عن أبي جعفر الباقر^(٤) قال: إن موسى^(٥) لما خرج وافداً الى ربه واعدهم ثلاثين يوماً. وفي خبر آخر عنه قال: اما ان موسى لم يكن يعلم بتلك العشرة ولا بنو اسرائيل^(٤) وروى فيه عن محمد بن مسلم الثقفي الكوفي عنه^(٥) قال: كان في التقدير ثلاثين ليلة ثم «بدا» لله فزاد عشراً^(٥).

وروى عنه الطوسي في «التيبان» قال: كان أول ما قال لهم: إني أتأخر عنكم ثلاثين يوماً، ليسهل عليهم ثم زاد عليهم عشراً. وليس في ذلك كذب؛ لأنّه إذا تأخر عنهم أربعين ليلة فقد تأخر قبلها ثلاثين^(٦).

فهل يقول الدكتور المذكور إن المذكور لبني اسرائيل كان الأربعين منذ البداية؟ أم إنه كما مرّ عن أبي جعفر الباقر^(٤): «بدا لله» أي: بدا من الله لموسى وقومه زيادة الله في الميقات عشراً، وبذلك فتنوا عن دينهم لعدم اعتقادهم بالبدا. أفهل يجوز لنا انكار هذا البداء القرآني؟ أم هل يرى الدكتور أن موسى من أئمة الشيعة الامامية! وأنهم هم الذين زادوا

(١) التمهيد ١: ١٠٧. (٢) تفسير القمي ١: ٤٧ وكرره في ١: ٢٣٩.

(٣) تفسير القمي ٢: ٦١. (٤) تفسير العياشي ٢: ٢٦ ح ٧٠ و٧١.

(٥) تفسير العياشي ١: ٤٤ ح ٤٦. (٦) التيبان ٤: ٥٣٢. وعنه في مجمع البيان ٤: ٧٢٨.

هل البداء من أصول الشيعة؟

هذا - والعياذ بالله - في كتابه الحكيم ، حيث وقع الخلف في قول موسى فنسبوا ذلك الى الله لا الى موسى لغلوّهم في موسى؟

أليس يونس بن متى نبياً من أنبياء الله السابقين؟ أم أليس من القرآن الكريم قوله سبحانه: ﴿إِلَّا قَوْمِ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ غِظَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(١) قل لي أي عذاب خزّي دنيوي هذا الذي كشفه الله عنهم؟ ألم يكن منه سبحانه؟ وقد أوّعه إياهم على لسان نبيهم يونس عند طلوع الشمس من يوم الأربعاء منتصف شهر شوال^(٢) ولما كشف عنهم العذاب هل كانوا يعلمون به من قبل؟ أم كان كما روى العياشي في تفسيره عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: يفعل الله ما يشاء ويحوّل ما يشاء، مثل قوم يونس إذ «بدأ» له فرحهم^(٣) نعم، ليس ذلك بمعنى أنه لم يكن في علم الله أنه سيصرفه عنهم بتوبتهم ودعائهم وتضرّعهم.

كما روى فيه عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله الصادق عليه السلام: كيف صرف الله عذابه عن قوم يونس لما دعوا؟ فقال عليه السلام: كان في علمه أنه يصرفه عنهم^(٤) ﴿ان في هذا لبلاغاً

لقوم عابدين ﴿ غير معاندين! مراهقيا كميپوير علوم رسدي

وزيادة العمر وقصره:

ومع كل هذا التأكيد الأكيد على أن البداء ليس بمعنى ظهور ما لم يكن في علم الله، تجاهل الدكتور فقال: «ليست زيادة عمر من وصل رحمه من باب البداء وظهور ما لم يكن في علم

(١) يونس: ٩٨.

(٢) تفسير العياشي عن الباقر عن النبي صلى الله عليه وآله: ٢ : ١٣٠ و ١٣٢ وانظر تفسير القمي ١ : ٣١٧ عن الصادق عليه السلام ونقله الطبرسي في مجمع البيان ٥ : ٢٠٤ وعن وهب والسدي وسعيد بن جبير.

(٣) تفسير العياشي ١ : ٥٥. (٤) تفسير العياشي ٢ : ١٣٦.

الله، بل إن الله قدّر الأجل وسببه، فهو قدّر أن هذا يصل رحمه فبهذا السبب يعيش الى تلك الغاية، ولولا ذلك السبب لم يصل الى تلك الغاية... وكذلك قدّر أن هذا يقطع رحمه فيعيش الى كذا» نقل هذا عن «شرح العقيدة الطحاوية» وكأنه شرح بهذا شيئاً من غامض أسرار العلوم! وهل تقول الشيعة الإمامية بغير هذا؟ كلاً، وإنما تقول: إن هذا التقدير يعلمه الله ولا يعلمه سواه، بل يعلم سواه بما قبل ذلك السبب المقصّر للعمر أو المطول للأجل، ثم يبدو من الله ما كان يعلمه ولا يعلمه سواه، فهل في هذا شيء وتأباه وتتحاشاه؟

فهذا هو ما رواه العياشي في تفسيره عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله قال: إن المرء ليصل رحمه وما بقي من عمره إلا ثلاث سنين فيمدها الله الى ثلاث وثلاثين سنة، وإن المرء ليقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاث وثلاثون سنة فيقصرها الله الى ثلاث سنين أو أدنى، ثم تلا هذه الآية: ﴿يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب﴾^(١).

ونختم المقام بمقال العلامة الطباطبائي في ختام تعليقه على هذا الموضوع في «بحار الأنوار» قال: «إنما أطلنا الكلام في نقل الأقوال كي يتضح الحال في هذه المزعمة والفرية الشائنة، ويرى الباحث أن أقوال الشيعة التي تعرب عن معتقداتهم قديماً وحديثاً، تكذب ما عزاها المخالفون اليها، وأنهم لم يلتزموا بالأمانة والصدق فيما يكتبون عن الشيعة، بل التزموا بصددها! ولم يتركوا في قوس إفكهم منزعاً لم يرموا بها الشيعة! وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ﴿ يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ﴾ ﴿ والله خير بما تعملون ﴾»^(٢).

(١) تفسير العياشي ٢: ٢٢. والآية ٣٩ من سورة الرعد.

(٢) بحار الأنوار ٤: ١٢٧ والآيات في الشعراء: ٢٢٧، وآل عمران: ٣٠، و١٥٣.